قوات الامن العراقية.. (أرشيف)

الدفاع: الداخلية غير مؤهلة لتسلم الأمن

قيادة عمليات بغداد تعترف أمام لجان برلمانية بضعف الجهاز الاستخباري

□ بغداد / المدى

أرجأت القيادة العامة للقوات المسلحة تسليم مسؤولية الأمن في المدن الكبرى، بسبب مخاوف من أن بعض القوات ليست جاهزة لتصدي المسلحين الذين يواصلون هجماتهم، بينما تستعد القوات الأميركية للانسحاب من البلاد في نهاية ٢٠١١.

وكان من المؤمل سحب قوات الجيش من المدن في نهاية العام وتسليم مسؤولية حفظ الأمن إلى قوات الشرطة التابعة لوزارة الداخلية.

ونقلت وكالة رويترز عن اللواء قاسم عطا المتحدث باسم القائد العام للقوات المسلحة قوله إن القوات العراقية لم تصل في الوقت الحالي إلى درجة الاطمئنان المطلوبة لتسليم مسائل الأمن بشكل كامل إلى وزارة الداخلية.

وأضاف أن القاعدة و"إرهابيين آخرين" ما زالوا مصدر قلق لقوات الأمن وأنه لا يزال يتعين بذل المزيد من الجهود وسد الثغرات التي يحاول "العدو" التسلل منها.

ولم يوضح عطا متى سيتم تسليم السلطة بشكل كامل لكنه قال إن الشرطة الاتحادية والشرطة المحلية في العراق ليست جاهزة بعد، وغالبا ما تنقصها قدرات جمع المعلومات لتتبع المسلحين في مناطق مثل محافظات الأنبار وديالى والموصل وصلاح الدين.

وما زال هناك حوالي ٤٤ ألف جندي أمريكي في العراق يقدمون في الغالب المساعدة والمشورة للقوات العراقية بعد توقف العمليات القتالية العام الماضي.

لكن من المقرر سحبهم من العراق عندما ينتهي أجل اتفاق أمني حالي بين العراق والولايات المتحدة في نهاية العام.

ويجري مسؤولون أميركيون وعراقيون محادثات بشأن ما إذا كان جزء من القوات الأميركية سيبقى في العراق.

وكانت قيادة القوات البرية في وزارة الدفاع، قد أعلنت في السابع من أيلول الماضي، عن قرب تسليم المهام الأمنية إلى وزارة الداخلية في عدد من المحافظات، وفي حين أكدت أن وحدات الجيش ستكون خارج حدود وأطراف تلك المحافظات، شددت على أن الأحداث والخروق الأمنية خلال رمضان وعيد الفطر لا تشكل سوى ٥٪ مقارنة بالأشهر الماضية.

وأعلنت وزارة الداخلية في ١١ آب الماضي، عن قرب تسلم الملف الأمني من وزارة الدفاع في عموم مناطق العراق، وفي حين توقعت تدهور الوضع الأمني في البلاد خلال الأشهر المقبلة حتى يتم انسحاب القوات الأميركية، أكدت حاجتها إلى دعم الجانب الأميركي وبعض الدول الأخرى في مجال الاستخبارات والاتصالات.

وأعلنت لجنة الأمن والدفاع في مجلس النواب، تضييفها أمس القيادات الأمنية في بغداد، إذ جرى الاستماع إلى الخطط الأمنية كافة وكيفية مواجهة الأخطار الأمنية.

وقال عضو اللجنة، النائب شوان محمد طه في تصريح خص به "المدى" عقب الاجتماع "تم تضييف قائد عمليات بغداد الفريق الركن احمد هاشم، وقائد الشرطة الاتحادية الفريق ركن حسين جاسم العوادي، بالإضافة إلى قائد عمليات الكرخ الفريق الركن علي حمادي وتم التحدث بعدة مواضيع تتعلق بالوضع الأمني ومعرفة رؤاهم في كيفية استتباب الأمن في بغداد"، متابعا "هذا التضييف كان بعد عدة مؤشرات سلبية تبين عودة التوتر الأمني في العاصمة لاسيما الاغتيالات بكواتم الصوت والعبوات اللاصقة".

ونقل طه اعتراف القادة الأمنيين بضعف الأجهزة الاستخبارية والتي أسهمت في زيادة نشاطات التنظيمات الإرهابية وقلة العمليات الاستباقية للقوات الأمنية"، مبينا "أن الجميع بات يعرف أن زمام المبادرة في الفترة الأخيرة كانت لدى القوى الإرهابية سواء في عمليات الخطف أو التفجير"، محذرا من أسلوب القاعدة الجديد الذي اخذ يعتمد السيطرة على مكان ما واحتجاز الرهائن كما حصل في كنيسة سيدة النجاة ومجلس محافظة صلاح الدين ومركز شرطة البغدادي في الأنبار.

طه أكد مخاوف لجنته من تصاعد وتيرة الأعمال الإرهابية بعد الانسحاب الأميركي وبالتالي كان هذا التضييف للاطلاع على الخطط، وتابع "لدينا الكثير من الكفاءات في الأجهزة الأمنية والعسكرية ويتمتعون بالمهنية العسكرية ولكن الضعف الاستخباري هو ما أدى إلى هذا التردي الأمني".

وعن التركيز على قيادة عمليات الكرخ وعدم استدعاء قائد الرصافة بيّن عضو لجنة الأمن "لان جانب الكرخ متوتر امنيا أكثر من الرصافة ولدينا برنامج خلال الأيام القادمة ستكون هناك تضييفات للقادة كافة بمن فيهم مسؤولو جهاز الاستخبارات".

يذكر أن لجنة الأمن والدفاع طالبت وعبر أعضائها في غير مرة بتغيير القيادات الأمنية، إلا أن وكيل وزارة الداخلية قابل ذلك بالرفض، إذ نفى وفي بيان صدر عنه الأسبوع الماضي حدوث تغييرات في المناصب العليا في الوزارة.

وقال عدنان الأسدي الوكيل الأقدم للوزارة في بيانه الذي تلقت "المدى" نسخة منه حينها: انه لا صحة للشائعات التي يتداولها البعض بشأن وجود أي تغيير في المناصب الوظيفية الأمنية العليا في وزارة الداخلية، مؤكدا أن الجميع مستمر في أداء واجبه ضمن مسؤولياته وموقعه.

ودعا الأسدي إلى عدم الانسياق وراء هذه الشائعات التي تضر المصلحة العامة للبلاد وتربك عمل الأجهزة الأمنية والإدارية في الوزارة.

تجدر الإشارة إلى إن حديثا تداول في الأيام الأخيرة عن تغييرات في بعض المناصب الأمنية العليا في وزارة الداخلية على خلفية الخروق الأمنية الأخيرة.

شناشيل

■ عدنان حسين

adnan.h@almadapaper.net

ثلاثة أخبار مُلفتة

من الأخبار والتقارير التي لفتت انتباهي في صحفنا المحلية أمس ثلاثة، أولها عن انعقاد اجتماع اللجنة الوزارية المكلفة تعقب آثار ١٧ مليار دولار من أموال العراق اختفت بلمح البصر بعد ٢٠٠٣ ولا أحد يعرف عنها شيئا.. ما مصيرها؟ .. كيف اختفت؟ .. والى أين أو إلى من انتهت؟

المتداول إن الجيش الأميركي وسلطة الائتلاف لهما علاقة مباشرة ووثيقة بالأمر. والمتداول أيضاً أن وزراء ومسؤولين عراقيين كباراً لهم علاقة مماثلة. وإذا صحّ هذا -ولا دخان من دون نار- فعلينا وعلى اللجنة الوزارية قراءة الفاتحة على روح هذا المبلغ الهائل، فلا الجناة الأميركيون ولا نظراؤهم العراقيون سيُفسحون في المجال للكشف عن الحقيقة.

الطريف أن الحكومة شكلت لجنة وزارية لأغراض تعقب الآثار، وهذه اللجنة بدورها شكّلت لجنة متفرعة عنها من ممثلي وزارة المالية وديوان الرقابة المالية والبنك المركزي لمتابعة أمر اختفاء الأموال وتقديم تقرير دوري شهري إلى اللجنة الأم.

السؤال: بعدما أخذت قضية الكشف عن وجود سرقة بهذا الحجم كل هذا الوقت، كم من السنين سيحتاج أمر الكشف عن السرّاق؟ وكم من الوقت سنحتاج إلى استرداد هذه الأموال أو جزء منها؟ عيش يا.....!

×××

ومن أخبار الأمس أيضاً ما تضمن نكتة سمجة جديدة تُطلقها واحدة من هيئات دولتنا العجائبية، فحسب أحد أعضاء لجنة الأوقاف والشؤون الدينية في مجلس النواب خصصت هيئة الحج والعمرة ٦٤٠ مقعداً إلى أعضاء المجلس في رحلات الذهاب إلى السعودية لأداء فريضة الحج هذا العام.

أعضاء مجلس النواب عددهم ٣٢٥، ولم يحصل إلا في مرات نادرة أن حضر ٢٥٠ منهم دفعة واحدة اجتماعات المجلس (أحيانا لا يتجاوز عدد الحضور نصف عدد الأعضاء)، لكن هيئة العمرة افترضت أن كل الأعضاء، باستثناء خمسة منهم هم الأعضاء المسيحيون والصابئة المندائية والإيزيديون، سيشدون الرحال إلى الديار المقدسة هذا العام، فحجزت لهم ٣٢٠ معقداً و ٣٢٠ مقعداً أخرى لمرافقيهم (مرافق لكل نائب).

هيئة الحج والعمرة تتبرع وتزيد أعضاء البرلمان المتنعمين بالامتيازات امتيازا جديدا.

ضعوا أيديكم على قلوبكم أيها الناخبون، فكثير من نوابكم قد يعود من الديار المقدسة وهو أكثر حيلة وأشدّ طمعاً وأسوأ أخلاقاً من قبل، كما هي حال البعض من حجاج البيت الحرام!

×××

الخبر الثالث الملفت أفاد بان رئيس الوزراء أجرى أخيراً تغييرات في جهاز المخابرات الوطني على خلفية حادثة النخيب وتسريب بعض الضباط معلومات استخبارية إلى دول الجوار.

كنت أتمنى أن يكون بين أسباب التغييرات الفضائح المتوالية عن قيام جهات ما (الأرجح أنها أمنية أو مخابراتية) باختطاف نشطاء المتظاهرين وتعذيبهم وتهديدهم، وآخر حادث في هذا الإطار كان اختطاف الناشطة الشابة آية اللامي وتهديدها بالاغتصاب. فإذا لم يكن الاختطاف من تدبير جهاز أمني أو مخابراتي فمعنى ذلك أن جهاز المخابرات الوطني فاشل لأنه يعجز عن كشف الخاطفين، إلا إذا كان "يعرف ويحرف"!

اجتماعات في عمّان لإقناع علاوي بالعودة إلى مجلس السياسات

العراقية: العملية السياسية من دوننا على حافة الانهيار

□ بغداد / المدى

يعقد ائتلاف العراقية اجتماعات مستمرة في عمّان لإقناع زعيمه إياد علاوي بالعدول عن قرار التخلي عن المجلس الوطني للسياسات.

ونقلت الوكالة الإخبارية للأنباء عن النائب زياد الذرب قوله "إن علاوي من الشخصيات القوية التي تستطيع أن تدير هذا المجلس بشدة وأن يحقق الشراكة في إدارة الدولة ورسم السياسات العليا للبلد"، مشيراً إلى وجود اجتماعات تعقد في عمان بين قادة العراقية ورئيسها علاوي لإقناعه في العدول عن هذا القرار.

ولم ينفك ائتلاف العراقية عن مواصلة تحذيره بأن العملية السياسية وصلت إلى حافة الانهيار جراء إقصائه منها بحسب ما يراه مستشار الائتلاف الذي دعا في بيان له تلقت "المدى" نسخة منه إلى اعتماد المشروع الوطني وإنهاء المحاصصة ومحاربة الفساد وما اعتبره استحواذ طرف واحد على القرار السياسي في إشارة إلى ائتلاف دولة القانون.

المستشار هاني عاشور عاد ليكرر ما قاله النائب حيدر الملا في مؤتمره الصحفي أمس الأول، والذي دافع من خلاله عن ترك زعيم الائتلاف إياد علاوي المجلس الوطني للسياسات، عاشور أفاد أمس بأن "التخلي جاء بعد أن شعر بان هناك قصدا في إقصاء بعض رموز العملية السياسية وطعن الشراكة الوطنية والانقلاب على نتائج الانتخابات ما سيؤدي إلى انهيار العملية السياسية التي بدأت تأخذ منحى آخر بعيدا عن روح الشراكة الحقيقية

علاوي

البناء والتنمية".

وحاول مستشار العراقية ربط قرار علاوي بعدة أمور في مقدمتها استقالة عادل عبد المهدي عن منصب نائب لرئيس الجمهورية، فضلا عن الخلافات التي برزت في الآونة الأخيرة بين الإقليم وبغداد، وأوضح عاشور أن "تخلي القيادي في المجلس الأعلى عادل عبد المهدي قبل هذا الوقت عن منصب نائب رئيس الجمهورية وانكفاء كتل أخرى عن المشاركة في اتخاذ القرارات واشتعال الأزمات السياسية بشكل دائم بين الأطراف المشاركة في العملية السياسية وبخاصة بين الحكومة المركزية وإقليم كردستان وخرق الدستور ونقض الاتفاقيات السياسية، وحملات النقد التي تصدر من السياسيين للأداء الحكومي واستشراء الفساد جميعها تعد مؤشرات إلى أن هناك شعورا بان العملية السياسية آخذة في طريقها إلى الانهيار مع تردي الأمن والخدمات".

إلى ذلك، يراهن نواب القائمة العراقية البيضاء، على عدم جدية ائتلاف علاوي والذين كانوا في وقت سابق جزءا منه، في تهديداته بالانسحاب من الحكومة الحالية إلا أنهم جددوا انتقادهم لاجتماعات قادة الكتل السياسية، واصفين إياها بغير المجدية.

ونقلت وكالة السومرية نيوز عن زهير الأعرجي قوله "العراقية غير جادة في تهديداتها بالانسحاب من الحكومة في حال التنصل عن اتفاقات أربيل"، مبينا أنها "تعد جزءا من الحكومة وباعتراف قادة العراقية أنفسهم ويعبرون بذلك في لقاءاتهم مع رئيس الوزراء بأنهم مشاركون في الحكومة ويجب العمل على نجاحها".

ويرى الأعرجي أن "لقاءات القيادات السياسية ورؤساء الكتل المتكررة لن تجدي نفعا في حل مشاكل الأزمة السياسية القائمة"، عازيا السبب إلى عدم "وجود الصدق في النوايا والجدية في حسم الأمور بسبب الخلافات داخل القائمة نفسها ومع القوائم الأخرى".

وأشار النائب المنشق عن العراقية إلى أن "الائتلاف لم يحل مشكلاته داخليا حتى يتوجه لحلها مع الكتل الأخرى كالوزارات الأمنية وتشريع قانون مجلس السياسات الإستراتيجية العليا الذي لم ينجز حتى في مجلس النواب"، مؤكدا أن "أعضاء العراقية غير جادين في تمرير الوزارات الأمنية وتشكيل مجلس السياسات والتفاهم مع الكتل الأخرى للوصول إلى صيغة مقنعة وقانونية لمسودة قانون المجلس يتفق عليها الجميع للشروع في حل الخلافات الأخرى".

شكر وامتنان

باسمي، وباسم عائلتي وعموم عشائر البهادل، اتقدم بوافر الشكر والتقدير والامتنان لفخامة رئيس الجمهورية الاستاذ جلال طالباني، ولدولة رئيس الوزراء الاستاذ نوري المالكي، ولفخامة نائب رئيس الجمهورية السابق الاستاذ عادل عبد المهدي، وللسادة الافاضل ممثلي المرجعيات الدينية ورجال الدين واعضاء مجلس النواب والمستشارين في رئاسة الجمهورية والوزراء والادباء والمثقفين والاعلاميين ورؤساء القبائل وشيوخ العشائر وقادة الجيش والشرطة والاجهزة الامنية وقادة وممثلي الاحزاب الاسلامية والديمقراطية وعموم السادة الذين عزونا وواسونا بفقدان والدنا

الحاج زكي البهادلي

كبير وجهاء عشيرة البهادل

وكانت لكلماتهم ومشاركتهم الاثر الطيب، مبتهلين الى الله تعالى ان يحفظهم ويجنب الجميع كل مكروه.

عبد الزهرة زكي

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير: فخري كريم

المدير العام: غادة العاملي

نائب رئيس التحرير: عدنان حسين

مدير التحرير: علي حسين

سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي

المدير الفني: خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦

فاكس:٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media، culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون